The Guardians of the Cedars
National Lebanese Movement

The Commander

حراس الأرز
حركة القومية اللبنانية

القائد

صدر عن حزب حراس الأرز– حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

عملية الإعدام التي حصلت في لبنان الأسبوع المنصرم رافقتها ضجة إعلامية على الصعيدين المحلي والخارجي والأوروبي خاصة، وتناقضت حولها الآراء بين مؤيدٍ لها ومعارض ومتحفظ، لذاك رأينا من الواجب أن نسجل موقفنا من هذا الموضوع ونبدي حوله بعض الملاحظات.

نبدأ بالجزم إننا ضد سياسة العنف والقتل بالمطلق، ونعارض قانون الإعدام من حيث المبدأ، ونعتبر أن وراء كل جريمة سبباً أو أكثر، وإذا زالت الأسباب زالت الجرائم أو تقلصت، وإن الله واهب الحياة له وحده الحق في إسترجاعها... وهذا الكلام مستمدّ من العقيدة الفينيقية التي مارسها أجدادنا في حياتهم العامة وفتوحاتهم العديدة، وقد توارثناها عنهم ومارسناها بدورنا خلال الحرب الأخيرة حيث أحجمنا عن الإنزلاق في ثقافة القتل العشوائي التي كانت رائجة عند الجميع.

غير إن علم الإجتماع أباح مبدأ القتل في حالات إستثنائية كالدفاع عن النفس والدفاع عن الوطن وحماية المجتمع، وإنبرى المشترعون إلى وضع أطر قانونية تحدد أصول التعاطي مع هذا الموضوع الدقيق.

وعندما ألغت أوروبا قانون الإعدام منذ فترةٍ غير بعيدة، مهدت له مسبقاً إذ طوّرت مجتمعاتها وأمّنت لمواطنيها أجواء الحرية والديمقراطية، وحررتهم من أعباء الظلم الإجتماعي والإقتصادي الذي غالباً ما يقود إلى الجريمة. لذلك تخطىء أوروبا عندما تطالب دول العالم الثالث أن تحذو حذوها وتلغي عقوبة الإعدام حيث المجتمعات ما زالت متخلفة وتئن تحت وطأة الإستعباد والفاقة والقلق على المستقبل وكلها عوامل تشكل أرضاً خصبة لشتى أنواع العنف... وهذا ما يفسِّر الزحف البشري المستميت من قبل تلك الشعوب بإتجاه شواطىء أوروبا وموانئها؛ وعليه نرى إن من مصلحة الإتحاد الأوروبي أن يساهم في تنمية بلدان العالم الثالث ويساعدها على تطوير مجتمعاتها قبل أن يطالبها بإلغاء قانون الإعدام ومنع الهجرة غير الشرعية إلى أراضيه.

إن وضع لبنان اليوم ينطبق بكل أسف على وضع العالم الثالث، ولا يجوز إلغاء قانون الإعدام قبل إلغاء الدوافع إلى الجريمة، وأولها حالة الإحتلال والقمع التي يعاني منها أبناؤه، إضافة إلى حالة الفقر وعدم الإستقرار والخوف على المصير، من دون أن ننسى حالة التسيّب والفلتان الأمني السائدة في البلاد، ورائحة الفساد التي تزكم الأنوف في أعلى مؤسسات الدولة. لذلك وإن كنا نؤيد عقوبة الإعدام التي نفّذت الأسبوع الفائت بحق المجرمين الثلاثة نسبة لفظاعة جرائمهم مع التحفظ على إنتقائهم على أساس طائفي، فإننا نطالب بشدة أن تشمل هذه العقوبة الكبار قبل الصغار بدءً برأس الهرم وصولاً إلى آخر زعيم ممن أعدموا وطنا بكامله، وجوّعوا شعبه، ونهبوا أمواله، وسرقوا خزينته، وأفرغوه من طاقاته الشابة...وبغير هذا لا تستقيم الأمور ولا يستقر الوضع في لبنان ولا يستتب الأمن ولا يكون حكم الإعدام عملاً رادعاً إذا ما إقتصر على صغار المجرمين فقط.

لبّــيك لبــنان

أبو أرز
في ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٤